

Distr.: General
4 April 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١٢٧ من القائمة الأولية*

إقامة العدل في الأمم المتحدة

إقامة العدل في الأمانة العامة: نتائج أعمال مجلس الطعون المشترك خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥؛ وإحصاءات بشأن الفصل في القضايا وأعمال فريق الفتاوى

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لطلب الجمعية العامة الموجه إلى الأمين العام والوارد في قرارها ٢٥٨/٥٥ (الفقرة ٥ من الجزء الحادي عشر) بأن يقدم إلى الجمعية العامة سنويا تقريراً عن نتائج أعمال مجلس الطعون المشترك. واستجابة لذلك الطلب، تضمن تقرير الأمين العام عن إقامة العدل في الأمانة العامة (A/60/72 و Corr.1) معلومات عن نتائج أعمال المجلس للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ويقدم هذا التقرير معلومات عن أعمال جميع مجالس الطعون المشتركة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي لعام ٢٠٠٥. ولأغراض المقارنة، يقارن التقرير أيضاً بين بيانات عام ٢٠٠٥ وبيانات عام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير أيضاً معلومات عن الفصل في القضايا وعن أعمال فريق الفتاوى استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٣٠٧/٥٧. وتحقيقاً لذلك، قدم تقرير الأمين العام عن إقامة العدل المشار إليه أعلاه معلومات عن الفصل في القضايا وأعمال فريق الفتاوى لعام ٢٠٠٤. ويقدم هذا التقرير المعلومات عن عام ٢٠٠٥.

* A/61/50 و Corr.1.



أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٥٨/٥٥ الفقرة ٥ من الجزء الحادي عشر أن يقدم إليها سنويا تقريراً عن نتائج أعمال مجلس الطعون المشترك. واستجابة لذلك الطلب، وفر تقرير الأمين العام عن إقامة العدل في الأمانة العامة (A/60/72 و Corr.1) معلومات عن نتائج أعمال جميع مجالس الطعون المشتركة (نيويورك، وجنيف، وفيينا ونيروبي) للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ويوفر هذا التقرير معلومات وبيانات رقمية عن أعمال المجالس لعام ٢٠٠٥.

٢ - وفي قرارها ٣٠٧/٥٧ (الفقرة ٢١)، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره السنوي عن إقامة العدل في الأمانة العامة إحصاءات عن الفصل في القضايا ومعلومات عن أعمال فريق الفتاوى. واستجابة لذلك الطلب، وفر تقرير الأمين العام عن إقامة العدل المشار إليه أعلاه معلومات عن الفصل في القضايا وعن أعمال فريق الفتاوى لعام ٢٠٠٤. ويوفر هذا التقرير هذه المعلومات عن عام ٢٠٠٥.

ألف - نتائج أعمال مجلس الطعون المشترك

٣ - يعرض الجدول ١ أدناه بالأرقام والرسوم البيانية على السواء المعلومات المتعلقة بأعمال مجالس الطعون المشتركة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي، في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ من خلال توفير عدد الطعون وطلبات وقف التنفيذ التي قدمت وتم الفصل فيها^(١) خلال هاتين السنتين.

٤ - وكما يظهر من المعلومات المبينة في الجدول ١، كانت هناك زيادة في عدد الطعون المقدمة إلى مجالس الطعون المشتركة خلال عام ٢٠٠٥. فقد تلقى مجلس الطعون المشترك في نيويورك عدداً من الطعون يزيد بمقدار ٥٧ طعناً عما تلقاه في عام ٢٠٠٤، مما يمثل زيادة هامة قدرها ١٣٦ في المائة. أما فيما يتعلق بالأرقام المقابلة بالنسبة لمجالس الطعون المشتركة الأخرى، فقد سجلت زيادة طفيفة في عدد القضايا التي تلقاها المجلس في جنيف مقارنة بعام ٢٠٠٤. وتلقى المجلس في فيينا ٣ طعون أخرى في عام ٢٠٠٥، مما يمثل زيادة بنسبة ١٥٠ في المائة وتلقى المجلس في نيروبي ١٠ طعون أخرى، مما يمثل زيادة بنسبة ١٦٦ في المائة.

(١) عبارة "تم الفصل فيها" تشير إلى طعون انتهى دور المجلس فيها. وقد تشمل الأرقام الطعون التي تم الفصل فيها في سنوات لاحقة رغم تقديمها في سنة سابقة وذلك بسبب تراكم العمل الموجود. وهذا يفسر سبب زيادة عدد الطعون التي تم الفصل فيها عن عدد الطعون المقدمة في بعض الأحيان.

٥ - وثمة فرق أيضا بين الفترتين في عدد القضايا التي فصلت فيها مجالس الطعون المشتركة. وقد فصل مجلس كل من نيويورك وجنيف على السواء في عدد من الطعون خلال عام ٢٠٠٥ أقل من العدد المسجل خلال عام ٢٠٠٤. وتحديدًا، انخفض عدد الطعون التي فصل فيها مجلس الطعون المشترك في نيويورك بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. في حين أن عدد الطعون التي فصل فيها مجلس الطعون المشترك في جنيف انخفض بنسبة ٢٦ في المائة. واتصلت حالتا الانخفاض مباشرة بالعدد المتزايد بدرجة كبيرة للقضايا التأديبية التي أحيلت إلى هذين المجلسين خلال عام ٢٠٠٥ والتي أعطيت الأولوية على الطعون من حيث النظر فيها (انظر أيضا الفقرة ٧ أدناه). وفصل مجلس الطعون المشترك في فيينا في عام ٢٠٠٥ في ٧ قضايا أقل من العدد المسجل خلال عام ٢٠٠٤، مما يمثل انخفاضًا بنسبة ٨٨ في المائة، في حين أن المجلس في نيروبي فصل في عام ٢٠٠٥ في ١٣ قضية أكثر منه في عام ٢٠٠٤، مما يمثل زيادة بنسبة ١٦٣ في المائة.

٦ - أما فيما يتعلق بعدد الطعون المعلقة في نهاية فترة الإبلاغ، كانت هناك ٤ طعون لم يبت فيها مجلس الطعون المشترك في فيينا. ولم يبت المجلس في نيروبي في ٩ طعون، في حين كان معروضا على المجلس في جنيف ٣٣ طعنا و ١٨ قضية تأديبية لم يبت فيها. ويظل المجلس في نيويورك يسجل أكبر عدد من الطعون المعلقة، بالرغم من وجود انخفاض ملحوظ في عبء العمل المتراكم من ١١٧ قضية في عام ٢٠٠٣ إلى ٦٩ قضية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٥، بلغ عدد الطعون المعلقة لدى المجلس في نيويورك ٨٥ طعنا (ويشمل هذا الرقم القضايا البالغة ٢٣٢ التي تطعن في نفس القرار الإداري والتي تحسب بالتالي كقضية واحدة). وكان المجلس في نيويورك لم يبت في ١٨ قضية تأديبية بحلول عام ٢٠٠٥.

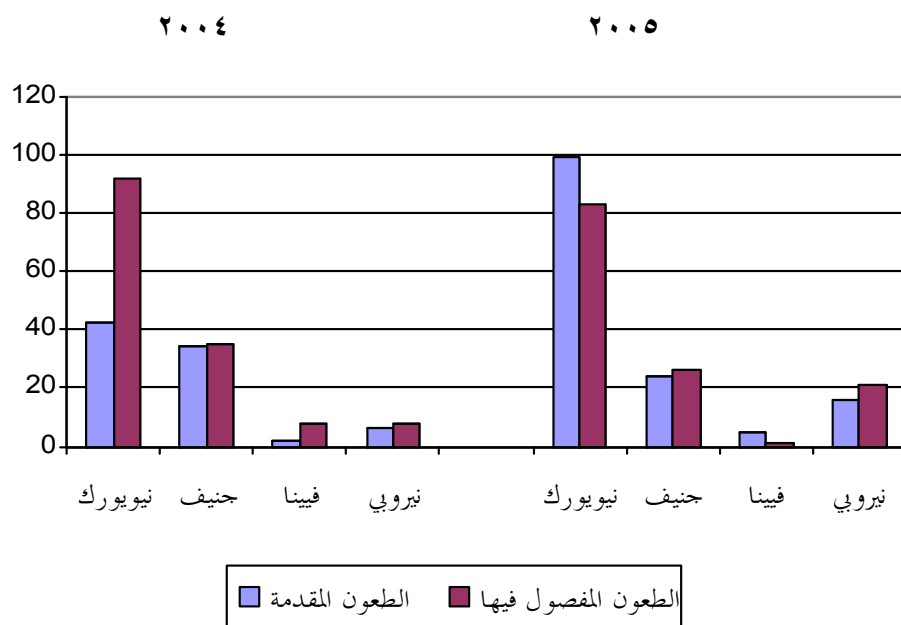
٧ - وتعالج أمانات مجالس الطعون المشتركة أيضا القضايا التأديبية وتنظر فيها دائما على سبيل الأولوية. وفي عام ٢٠٠٥، أحيلت ٢٢ قضية تأديبية إلى اللجنة التأديبية المشتركة في نيويورك التي نظرت في ١٤ من هذه القضايا. أما فيما يتعلق باللجنة التأديبية المشتركة في جنيف، فقد نظرت في أربع قضايا تأديبية (من أصل ١٩ قضية محالة إليها)، ونظرت اللجنة في نيروبي في قضية تأديبية واحدة. ولم تقدم أي قضية إلى اللجنة التأديبية المشتركة خلال عام ٢٠٠٥.

الجدول ١

عدد الطعون وطلبات وقف التنفيذ المقدمة التي فصلت فيها جميع مجالس الطعون المشتركة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

النسبة المئوية للفرق	٢٠٠٥	٢٠٠٤	مجالس الطعون المشتركة الدائمة
١٣٦+	٩٩	٤٢ ^(أ)	نيويورك: الطعون المقدمة
١٠-	٨٣	٩٢	نيويورك: الطعون المفصول فيها
٢٩-	٢٤	٣٤	جنيف: الطعون المقدمة
٢٦-	٢٦	٣٥	جنيف: الطعون المفصول فيها
١٥٠+	٥	٢	فيينا: الطعون المقدمة
٨٨-	١	٨	فيينا: الطعون المفصول فيها
١٦٦+	١٦	٦	نيروبي: الطعون المقدمة
١٦٣+	٢١	٨	نيروبي: الطعون المفصول فيها

(أ) يشمل أحد هذه الطعون ٢٣٢ قضية تطعن بالقرار الإداري نفسه (من الـ ٢٣٢ قضية هذه، قدم ١٤٩ طعنا إلى مجلس الطعون المشترك في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلا أن أمانة المجلس أعطتها أرقام قضايا مقدمة في عام ٢٠٠٤) انظر (A/60/72/Corr.1).



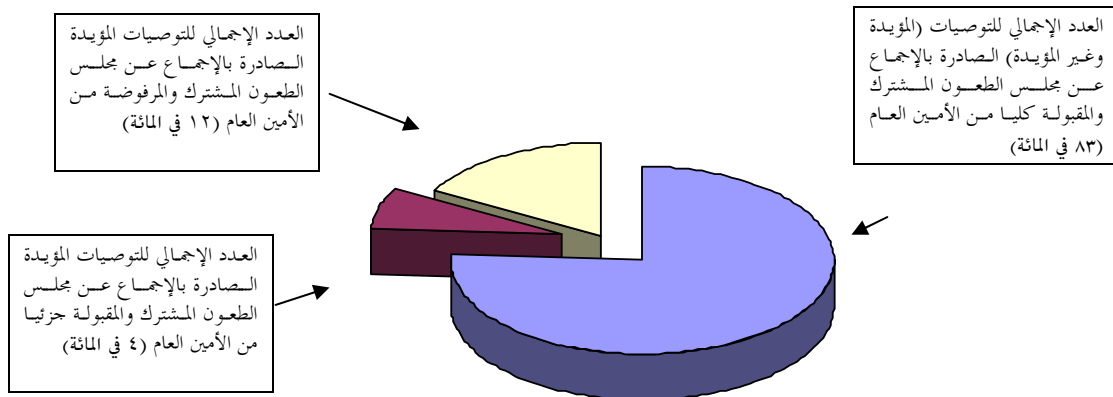
٨ - ويوفر الجدول ٢ أدناه والأرقام المرافقة له، بالأشكال الرقمية والرسوم البيانية، معلومات عن القرارات التي اتخذها الأمين العام بشأن تقارير مجلس الطعون المشترك لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

بيان تفصيلي بالقرارات التي اتخذها الأمين العام بشأن التوصيات الصادرة بالإجماع عن مجلس الطعون المشترك بشأن الطعون وطلبات وقف التنفيذ في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥

٢٠٠٤

تقارير مجالس الطعون المشتركة الواردة من	العدد الإجمالي للقرارات المتعلقة بالتقارير	العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بالإجماع عن المجلس	العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بالمقبولة كلياً من الأمين العام	العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بالإجماع عن المجلس والمقبولة جزئياً من الأمين العام	العدد الإجمالي للتوصيات المؤيدة الصادرة بالإجماع عن المجلس والمرفوضة من الأمين العام	العدد الإجمالي للتوصيات غير المؤيدة الصادرة بالإجماع عن المجلس
نيويورك	٦٠	٥٩	٤٨	٣	٧	٣٧
			(٪٨١)	(٪٥)	(٪١٢)	(٪٦٣)
جنيف	١٥	١٥	١٤	صفر	١	١١
			(٪٩٣)		(٪٧)	(٪٧٣)
فيينا	٥	٥	٤	صفر	١	٣
			(٪٨٠)		(٪٢٠)	(٪٦٠)
نيروبي	٥	٥	٤	صفر	١	٢
			(٪٨٠)		(٪٢٠)	(٪٤٠)
المجموع	٨٥	٨٤	٧٠	٣	١٠	٥٣
			(٪٨٣)	(٪٤)	(٪١٢)	(٪٦٣)

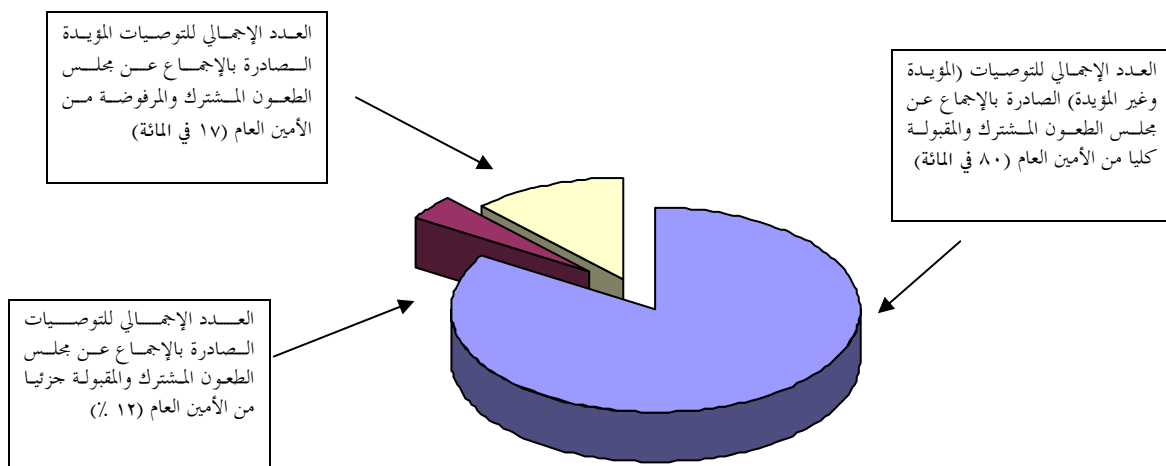
٨٧ في المائة (حالات القبول الكلي والجزئي)



٢٠٠٥

تقارير مجالس الطعون المشتركة الواردة من	العدد الإجمالي للقرارات المتعلقة بالتقارير	العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بالإجماع عن المجلس	العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بالإجماع عن المجلس والمقبولة كلياً من الأمين العام	العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بالإجماع عن المجلس والمقبولة جزئياً من الأمين العام	العدد الإجمالي للتوصيات المؤيدة الصادرة بالإجماع عن المجلس والمرفوضة من الأمين العام	العدد الإجمالي للتوصيات غير المؤيدة الصادرة للمجلس
نيويورك	٩١	٨٨	٧١	١١	٨	٣٥
			(٪٨١)	(٪١٣)	(٪٩)	(٪٤٠)
جنيف	١٧	١٧	١٤	١	٣	١٢
			(٪٨٢)	(٪٦)	(٪١٨)	(٪٧١)
فيينا	٤	٤	٤	صفر	صفر	٣
			(٪١٠٠)			(٪٧٥)
نيروبي	١٧	١٧	١٢	٣		١٠
			(٪٧١)	(٪١٨)	(٪١٢)	(٪٥٩)
المجموع	١٢٩	١٢٦	١٠١	١٥	٢٢	٦٠
			(٪٨٠)	(٪١٢)	(٪١٧)	(٪٤٨)

٩٢ في المائة (حالات القبول الكلي والجزئي)



٩ - وكما يتبين من الجدول ٢ أعلاه والأرقام المرافق له لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، أن النسبة المئوية لحالات موافقة الأمين العام الجزئية والكلية على توصيات مجلس الطعون المشترك ازدادت مقارنة بالسنة السابقة (٨٧ في المائة لعام ٢٠٠٤ و ٩٢ في المائة لعام ٢٠٠٥). وكانت النسبة المئوية لحالات رفض الأمين العام للتوصيات الصادرة بالإجماع عن المجلس

والمؤيدة لمقدمي الطعون منخفضة نسبيا في الفترتين (١٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ و ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٥).

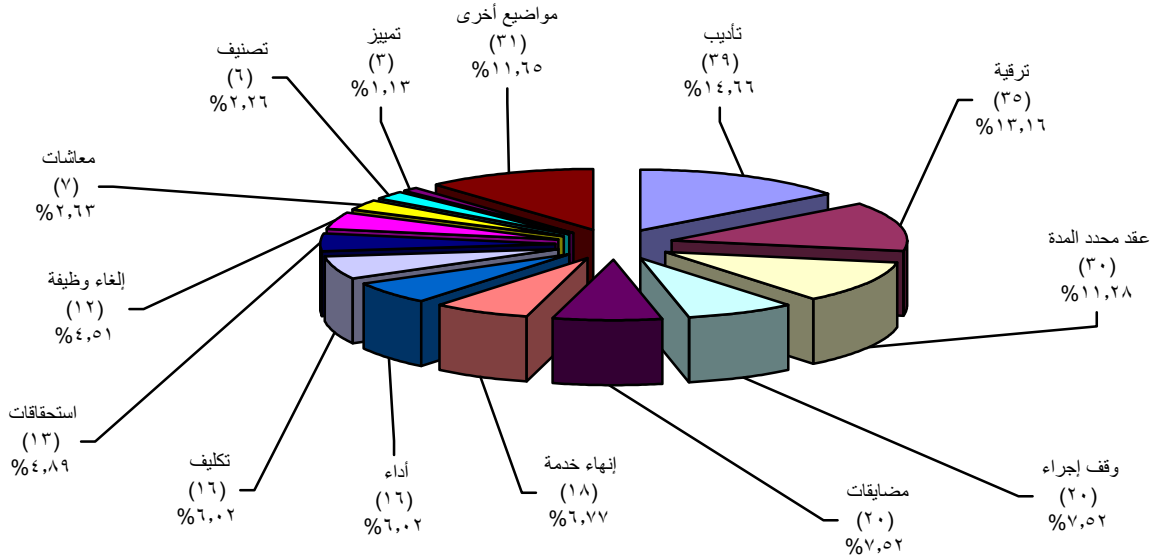
١٠ - وهذا يتماشى مع السياسة العامة المعلنة للأمين العام التي تتمثل في أن تقبل عادة التوصيات الصادرة بالإجماع ما لم يكن هناك سبب قاهر من حيث القانون أو السياسة العامة لعدم القيام بذلك. وفي جميع هذه الحالات، توفر قرارات الأمين العام أسبابا مفصلة لمثل هذا الرفض الذي يعزى في معظم الحالات للتطبيق غير الصحيح للقانون أو السياسة العامة من جانب مجلس الطعون المشترك أو عدم كفاية عملية تقصي الحقائق غير المدعومة بالأدلة المتاحة. ومع تعزيز تدريب أعضاء مجلس الطعون المشترك واللجنة التأديبية المشتركة في مجال قانون المنظمة وسياساتها المنطبقة وتوافر مكان إيداع على الشبكة العالمية للفقهاء الذي توصلت إليه مؤخرا المحكمة الإدارية (والذي يشمل الفقه المتصل بالأحكام الصادرة منذ عام ١٩٨٠ وحتى اليوم)، يأمل الأمين العام أن تكون التوصيات الصادرة بالإجماع مدعومة بأدلة يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر، فضلا عن كونها تعكس روح القانون المنطبق، وأن النسبة المئوية للتوصيات المقبولة ستزداد من جراء ذلك بدرجة أكبر. إلا أن الأمين العام سيظل يتمتع بالسلطة التقديرية لرفض توصيات صادرة بالإجماع عن مجلس الطعون المشترك في حال وجد أن القيام بذلك من مصلحة المنظمة.

باء - إحصاءات عن الفصل في القضايا وأعمال فريق الفتاوى

١١ - في عام ٢٠٠٥، كان هناك ما مجموعه ٢٦٦ قضية جديدة معروضة على فريق الفتاوى في نيويورك مقارنة بـ ٢٢٤ قضية في عام ٢٠٠٤، مما يمثل زيادة بنسبة ١٨,٧٥ في المائة. وكما هو مبين في الجدول ٣ أدناه، اتصلت معظم هذه القضايا بمسائل تأديبية (١٤,٦٦ في المائة)؛ الترقية (١٣,١٦ في المائة)؛ وعدم تحديد عقود محددة المدة (١١,٢٨ في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن القضايا التأديبية هي التي تتطلب أكثر قدر من العمل.

الجدول ٣

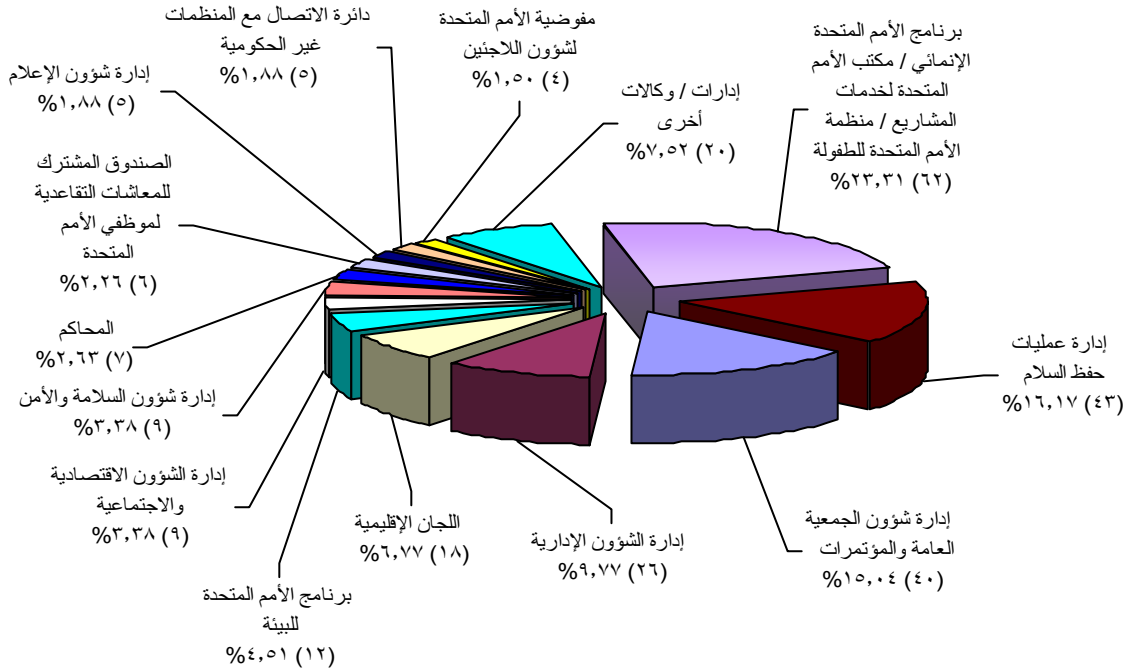
مواضيع وعدد القضايا التي تناولها فريق الفتاوى خلال عام ٢٠٠٥



العدد الإجمالي للقضايا: ٢٦٦

١٢ - وكما يتبين من الجدول ٤ أدناه، جاء العديد من طلبات المساعدة الموجهة إلى فريق الفتاوى في نيويورك خلال عام ٢٠٠٥ من الموظفين في الإدارات والوكالات ذات التوجه الميداني، لا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة.

الجدول ٤

الإدارات/الوكالات التي نشأت منها معظم القضايا^(أ)

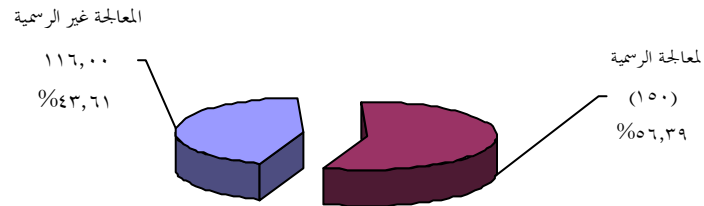
العدد الإجمالي للقضايا: ٢٦٦

١٣ - ومن القضايا المحدد البالغ عددها ٢٦٦ في عام ٢٠٠٥، عولج منها ١١٦ (أو ٤٣,٦١ في المائة) بصورة غير رسمية في حين أن ١٥٠ (أو ٥٦,٣٩ في المائة) عولجت بالطريقة الرسمية (انظر الجدول ٥ أدناه).

(أ) الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ إدارة شؤون الإعلام؛ دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ إدارة عمليات حفظ السلام؛ إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ إدارة الشؤون الإدارية؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ إدارة شؤون السلامة والأمن.

الجدول ٥

المعالجة غير الرسمية مقابل المعالجة الرسمية للطعون: القضايا الجديدة في عام ٢٠٠٥



العدد الإجمالي للقضايا: ٢٦٦

١٤ - وقد تود الجمعية العامة الإحاطة علما بهذا التقرير.